أثر آليات الحوكمة على الإفصاح الاجتماعي والبيئي في شركات المواد الأساسية المدرجة في السوق المالية السعودية

د. حنان العتري

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال
كلية العلوم والدراسات الانسانية، جامعة شقراء
المملكة العربية السعودية
باحث بمختبر البحوث
في الإدارة المبتكرة والمخاطر والمحاسبة والمالية
المدرسة العليا للتجارة، جامعة منوبة، تونس

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر آليات حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة في السوق السعودي للأوراق المالية، في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية المتسارعة بالمملكة وبالتوافق مع متطلبات رؤية 2030 للشفافية والاستدامة. اعتمدت الدراسة في تطبيقها على بيانات جمعت يدويًا من التقارير السنوية والقوائم المالية لـ41 شركة من قطاع المواد الأساسية خلال الفترة 2019-2022، ثم جرى تحليلها باستخدام نماذج البيانات اللوحية (Panel Data). كشفت النتائج أن آليات الحوكمة ليس لها نفس التأثير على البُعدين الاجتماعي والبيئي. ففي جانب المسؤولية الاجتماعية، تبين أن حجم لجنة المراجعة هو العامل الوحيد ذو الدلالة الإحصائية والأثر السلبي، أي أنه كلما اتسع حجم اللجنة ازدادت تعقيدات التنسيق وتركز الاهتمام على الجوانب المالية على حساب الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. أما باقي آليات الحوكمة كاستقلالية المجلس، الفصل بين المناصب، الاجتماعات، وتنوع الخبرات، فلم تظهر أثرًا معنويًا. وفي المقابل، كشفت نتائج البُعد البيئي أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تُعد العامل الأكثر تأثيرًا إيجابيًا في تعزيز الإفصاح البيئي، في حين كان للفصل بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي أثر سلبي، بينما لم يظهر لحجم المجلس، حجم لجنة المراجعة أو اجتماعاتها أي تأثير معنوي. وأوصت الدراسة بتعزيز استقلالية المجالس، تحسين فعالية لجان المراجعة عبر تقليل حجمها ورفع كفاءة أعضائها، بالإضافة إلى تطوير سياسات إفصاح أكثر صرامة و شفافية.

الكلمات المفتاحية: *حوكمة الشركات، المسؤولية البيئية، المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح، سوق الأوراق المالية السعودي.*

المقدمة

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الشركات، وخصوصا الحاجة لإعادة صياغة أدوارها في بيئة اقتصادية سريعة التغير وشديدة التنافسية، تبرز حوكمة الشركات كإحدى الآليات الأساسية لتعزيز الشفافية وضمان استدامة الأداء المؤسسي. كما شهد مفهوم حوكمة الشركات اهتمامًا متزايدًا في العديد من الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، لا سيما بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية، إلى جانب تصاعد التحديات البيئية مثل التغير المناخي والتلوث البيئي، وظهور مشكلات اجتماعية تتطلب تضافر جهود الحكومات والشركات لصالح المجتمع. ومن هذا المنطلق، توسع دور الشركات ليشمل المسؤوليات الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية التقليدية، ليصبح تقييم الشركات شاملاً، حيث لا يقتصر على أدائها المالي فحسب، بل يشمل أيضًا مدى التزامها بالممارسات الاجتماعية البيئية المستدامة.

وتشهد بيئة الأعمال الحالية ضغوطا متزايدة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يدفع الشركات إلى إعادة صياغة استراتيجياتها ودمج المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن سياساتها التشغيلية، بما يضمن التوازن بين

* تم استلام البحث في ديسمبر 2025، وقبل للنشر في ديسمبر 2025، وتم نشره إلكترونيًا في ديسمبر 2025.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2025.450314.2004

مصالح المساهمين ومتطلبات المجتمع والبيئة على حد سواء. فباتت حوكمة الشركات ضرورة أساسية لما تضطلع به من دور محوري في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، إذ امتد دورها من الإسهام في بناء ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الى ضمان تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. وسارعت الشركات لتبني آليات الحوكمة ملتزمة تجاه المجتمع من خلال تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية وتطبيق أبعادها المختلفة وفق المبادئ الأساسية للحوكمة.

من ناحية أخرى تكتسب دراسة شركات المواد الأساسية أهميتها من الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الشركات في الاقتصاد الوطني السعودي، حيث ترتبط أنشطتها بصناعة المواد الخام، وتأثيرها المباشر على البيئة والمجتمع من خلال استهلاك الموارد الطبيعية، وإحداث تغييرات بيئية محتملة، فضلاً عن توفير فرص عمل كبيرة ودعم التنمية المجتمعية والصحة والسلامة المهنية. ومن ثم، فإن دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في هذا القطاع تمكن من تقييم مدى التزام هذه الشركات بالممارسات المستدامة و مدى التزامها بخفض الأثار السلبية لأنشطتها بيئيًا، وتقديم توصيات عملية لتعزيز الاستدامة وحماية المجتمع والبيئة، بما يخدم المصلحة العامة ويحسن صورة القطاع على المدى الطويل. كما أن ما لوحظ من تعليق تداول بعض شركات هذا القطاع، خلال الفترة 2023-2025، نتيجة عدم الإفصاح عن معلوماتها المالية أو التأخر في نشر التقارير، يسلط الضوء على أهمية تقييم فعالية آليات الحوكمة في هذه المؤسسات. و يثير هذا الموقف تساؤلات جوهرية حول قدرة هذه الآليات على تعزيز الشفافية ونشر المعلومات المالية الدقيقة، بالإضافة إلى الإفصاح عن أداء الشركات في المجالات الاجتماعية والبيئية، بما يضمن التزامها بمبادئ الاستدامة ومساءلة جميع أصحاب المصلحة.

وبناءً عليه تسهم هذه الدراسة في تحليل أثر آليات الحوكمة المختلفة، مثل استقلالية مجلس الإدارة، حجم المجلس، لجان المراجعة، والفصل بين رئاسة مجلس الإدارة والعضو التنفيذي...، في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية لشركات المواد الأساسية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي. كما يسعى إلى تقديم إطار عملي يساعد الشركات على تحسين الإفصاح والممارسات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدة جوانب أولاً من حيث التركيز على قطاع محدد ما يمنحه دقة وعمقا مقارنة بالدراسات متعددة القطاعات. كما تم تسليط الضوء على الجانبين الاجتماعي والبيئي لتقديم رؤية شاملة لدور الحوكمة في استدامة الشركات. كما تقدم الدراسة تحليل تفصيلي لآليات الحوكمة وتأثيرها على مستوى الإفصاح مع استخدام مؤشرات إفصاح علمية قابلة للقياس والمقارنة. كما تسهم الدراسة في تقديم تطبيق محلي مستند إلى المعايير الدولية مع قيمة عملية واضحة للشركات والمستثمرين في تحسين ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

الإطار النظري للدراسة - علاقة آليات الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية

تلعب الحوكمة دورًا محوريًا في تعزيز قدرة المؤسسات على التكيف مع التحولات الاجتماعية والبيئية المتسارعة، والتي أصبحت من المحددات الأساسية للتنافسية في الأسواق العالمية. وتتطلب الاستدامة المؤسسية تبني رؤية شاملة تتجاوز تحقيق المنافع المالية للمساهمين لتشمل مصالح جميع أصحاب المصلحة، مثل المستهلكين والموظفين والمجتمع والبيئة ووسائل الإعلام. ويعكس التزام المؤسسات بمبادئ الشفافية والمسؤولية الاجتماعية، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، والمشاركة في المبادرات المجتمعية، فهما أعمق لدورها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التوازن الاجتماعي وحماية البيئة. في ما يلي دراسة بيان للعلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، ثم تحليل الرابط بين الحوكمة والأداء البيئي، مع الإشارة إلى النظريات الأساسية التي تفسر هذه الصلات.

1- علاقة حوكمة الشركات بالمسؤولية الاجتماعية

تُعد آليات الحوكمة، بما تتضمنه من شفافية وإفصاح ومساءلة ورقابة داخلية، الإطار المنظم الذي يوجه سلوك المؤسسات ويضمن توافق ممارساتها مع مبادئ الاستدامة. فعلى مستوى المسؤولية الاجتماعية، تسهم الحوكمة في بلورة سياسات دقيقة تعنى بصون حقوق العاملين وتحسين ظروف العمل، وتعزيز انخراط المؤسسة في دعم التنمية المحلية،

فضلاً عن ضمان معاملة عادلة ومتوازنة لجميع أصحاب المصلحة، سواء كانوا مساهمين أو مستفيدين أو شركاء. كما تتيح آليات الحوكمة متابعة تنفيذ البرامج الاجتماعية وتقييم أثرها الفعلي، بما يضمن انسجامها مع التزامات المؤسسة تجاه المجتمع ويعزز ثقة الأطراف المتعاملة معها.

تُعتبر الحوكمة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز رفاه المجتمع، إذ تسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، والحد من تضارب المصالح. ويقوم أساس الحوكمة على التوفيق بين مصالح الأطراف المتنوعة داخل المؤسسة وخارجها، وتحقيق توازن بين السعي إلى الربحية كهدف اقتصادي، وبين تلبية المتطلبات الاجتماعية والإنسانية لبقية المتعاملين مع المؤسسة. ولا يكفي إرساء أنظمة وتشريعات متكاملة للحوكمة لتحقيق هذه الغاية؛ بل يتطلب الأمر ممارسة فعلية وواعية لهذه المبادئ. ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على تقديم الإعانات أو المشاركة الرمزية في الأنشطة الخيرية؛ بل تشمل الانخراط الفعلي في البرامج التعليمية، ودعم الفئات الهشة اجتماعيا، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم.

وفي هذا السياق، تسهم مختلف النظريات المعاصرة في تقديم فهما عميقا للعلاقة بين آليات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، وتكشف كيف تسهم الحوكمة في توجيه المؤسسات نحو تبني ممارسات اجتماعية مستدامة. فوفق نظرية أصحاب المصلحة، تمثل الحوكمة آلية لضمان توازن مصالح الأطراف المختلفة داخل المؤسسة وخارجها، بحيث تصبح المسؤولية الاجتماعية أداة لتلبية توقعات هؤلاء الأطراف وتعزيز العدالة والإنصاف في التعامل معهم. وتضيف النظرية المؤسسية بُعدًا آخر لهذه العلاقة من خلال تأكيدها أن تبني المؤسسات لممارسات اجتماعية مسؤولة يُعد استجابة لضغوط تشريعية ومجتمعية تسعى لفرض الامتثال للمعايير السائدة. أما نظرية الشرعية فترى أن المؤسسات تستخدم المسؤولية الاجتماعية كوسيلة لاكتساب شرعية اجتماعية وترسيخ صورة إيجابية تدعم بقاءها و استمراريتها، وهي وظيفة تعزز عبر آليات الحوكمة التي تشجع على الشفافية والإفصاح. ومن منظور نظرية رأس المال الاجتماعي، تسهم الحوكمة في بناء شبكات من الثقة والعلاقات الإيجابية مع المجتمع، مما يوفر للمؤسسة موارد غير مادية تعزز تنافسيتها واستدامتها. وفي السياق نفسه تبرز نظرية الوكيل التي توضح كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية، في ظل نظام حوكمة فعال، أن تسهم في تقليل المخاطر وتحسين السمعة، بما يخدم الأهداف طويلة الأجل للمساهمين. وبهذا تظهر هذه النظريات مجتمعة أن آليات الحوكمة تلعب دورًا محوريًا في تكريس المسؤولية الاجتماعية، ليس بوصفها نشاطًا تطوعيًا، بل كضرورة تنظيمية واستراتيجية تدعم استدامة المؤسسة وتعزز مكانتها داخل المجتمع.

2- علاقة حوكمة الشركات بالمسؤولية البيئية

على الصعيد البيئي، تلعب الحوكمة دورًا محوريًا في دمج الاعتبارات البيئية ضمن الرؤى والخطط الاستراتيجية للمؤسسات. فهي تمكن الشركات من اعتماد نظم فعالة لإدارة الموارد الطبيعية، وفرض معايير صارمة للحد من الانبعاثات والتلوث، وتشجيع الاستثمار في التقنيات النظيفة والممارسات الداعمة للاستدامة. وبهذه الطريقة، تتحول الحوكمة إلى منظومة شاملة تربط بين الأداء المؤسسي ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يحقق توازنا ضروريًا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنشاط الاقتصادي. وفي حالة الشركات الصناعية، تكتسب الحوكمة أهمية أكبر نظرًا للطبيعة المكثفة لاستهلاك الموارد والأثر البيئي الكبير للعمليات الإنتاجية. فآليات الحوكمة الفعالة، مثل الشفافية والإفصاح والمساءلة والرقابة الداخلية، تتيح لهذه الشركات وضع سياسات واضحة لإدارة الموارد الطبيعية، والحد من الانبعاث والتلوث، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمواد الخام. كما تدعم الحوكمة تبني ممارسات مستدامة، بما في ذلك إعادة التدوير، والتقنيات النظيفة، والمبادرات البيئية التي تتوافق مع المعايير المحلية والدولية. ومن منظور المسؤولية البيئية، يصبح دمج هذه الاعتبارات في استراتيجيات الشركات الصناعية ضرورة استراتيجية لضمان الاستدامة على المدى الطويل، والحد من المخاطر البيئية والقانونية، وتعزيز سمعة المؤسسة أمام المستثمرين والمجتمع. وبذلك، تتحول الحوكمة في الشركات الصناعية إلى أداة تنظيمية واستراتيجية تربط بين الأداء الاقتصادي وحماية البيئة، بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وفي هذا النطاق، تقدم مجموعة من النظريات الإطار المفاهيمي لفهم العلاقة بين آليات الحوكمة والمسؤولية البيئية، وكيفية إسهام الحوكمة في توجيه المؤسسات نحو ممارسات بيئية مستدامة. فوفق نظرية الحوكمة المستدامة، تُعتبر

الحوكمة منظومة متكاملة تدمج البُعد البيئي في صميم عملية اتخاذ القرار، بحيث تصبح حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية المؤسسية، لا مجرد نشاط جانبي.

ومن منظور نظرية الاعتماد على الموارد، تعتمد المؤسسات في استمراريتها على الموارد البيئية، مما يجعل تبني سياسات بيئية رشيدة ضرورة استراتيجية، وتعمل آليات الحوكمة على تنظيم هذا الاعتماد وضمان إدارة الموارد بكفاءة وشفافية. أما النظرية المؤسسية فتشير إلى أن ممارسات المسؤولية البيئية تفرض على المؤسسات استجابة للضغوط التنظيمية والمجتمعية والمعايير الدولية، ويتيح نظام الحوكمة تكييف هذه الممارسات ضمن سياسات وإجراءات واضحة. وفي المقابل، ترى نظرية الشرعية أن الالتزام بالمسؤولية البيئية وسيلة لتعزيز شرعية المؤسسة أمام المجتمع والحفاظ على سمعتها، وتعزز الحوكمة ذلك من خلال نظم الإفصاح والمساءلة المتعلقة بالأداء البيئي. وبناء على ذلك، تتضح أهمية الحوكمة كأداة تنظيمية واستراتيجية تمكن المؤسسات من دمج الاعتبارات البيئية في صلب عملها، بما يعزز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة على المدى الطويل.

الدراسات السابقة

1- دراسات سابقة حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية

أظهرت الدراسات العربية والأجنبية توافقا حول الدور المحوري الذي تلعبه آليات الحوكمة في تعزيز مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR[1])، سواء على مستوى الإفصاح أو على مستوى الممارسات الفعلية داخل الشركات. ففي دراسة (Angir & Feliana, 2025) والتي أجريت على عينة واسعة من 718 شركة إندونيسية مدرجة خلال الفترة 2021-2023، تبين أن حجم مجلس الإدارة وتركيز الملكية يُعدان من أهم محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما لم تظهر استقلالية المجلس تأثيرًا معنويًا. وفي السياق الآسيوي أيضًا، بينت دراسة (Alduais et al., 2022) على شركات صينية أن الحوكمة تمارس دورًا تعديليًا بين CSR وتفاوت المعلومات، حيث يسهم الإفصاح الاجتماعي في تقليص عدم تماثل المعلومات عندما يكون نظام الحوكمة قويا.

أما في المنطقة العربية، فقد أظهرت دراسة (Alshareef & Sandhu, 2024) باستخدام منهجية دراسة الحالة في السعودية، أن تنوع مجلس الإدارة وخلفيات أعضائه يساهم في دمج CSR في بنية الحوكمة، خصوصًا من خلال لجان الحوكمة والمراجعة. وقد دعمت الأدبيات الأجنبية هذا الاتجاه، حيث أوضحت دراسة (Das et al., 2025) على 33 شركة صناعية إندونيسية أن التنفيذ الفعلي للحوكمة والإفصاح عن CSR يسهمان في رفع قيمة الشركة بشكل معنوي. وفي دراسة مفاهيمية معمقة، أكد (Murgolo, 2024)أن دمج القيم الأخلاقية في أنظمة الحوكمة يمثل إحدى أكثر الأدوات فاعلية في دعم استدامة الشركات وتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية.

كما قدمت دراسة (Hamad & Cek, 2023)، التي شملت شركات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، دليلاً على أن CSR تعمل كعامل تعديلي يعزز العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي. ووسع (Pop et al., 2025)نطاق التحليل من خلال مراجعة دولية أثبتت أن الحوكمة الفعالة تزيد من جودة أنشطة المسؤولية الاجتماعية، خصوصًا عبر آليات الشفافية والمساءلة. أضافت دراسة (العوادي، 2024) على شركة سابك دليلاً على الدور الفعال للحوكمة في خفض المخاطر البيئية وتعزيز جودة الإفصاح الاجتماعي والبيئي، وهو ما ينعكس إيجابيًا على التزام الشركة تجاه المجتمع. ففي دراسة (المتولي؛ وسمير، 2022) التي شملت 6 شركات صناعية مصرية مدرجة على مدى الفترة 2014-2021، تبين أن تطبيق الحوكمة إلى جانب الالتزام بالمسؤولية المجتمعية له أثر إيجابي معنوي على ربحية السهم وقيمة السوق والقيمة الدفترية، كما كان للحوكمة أثر إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، في حين أظهرت المسؤولية المجتمعية وحدها تأثيرًا سلبيًا على العائد على حقوق الملكية في بعض النماذج.

وبالمثل، توصلت دراسة (حافظ؛ ومحمد، 2025) التي طبقت على شركات مصرية مدرجة، إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وحجمه وفعالية لجنة المراجعة مرتبطة إيجابيًا بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، كما أظهرت ازدواجية منصب المدير التنفيذي علاقة إيجابية كذلك.

(1) المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsability

وفي السياق السعودي، أظهرت دراسة (النعيم ، 2025) على شركات مساهمة صناعية في قطاع المواد الأساسية، أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ارتبطت بخفض مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما لم يكن لمكافآت الأعضاء أو حجم المجلس أو الملكية الحكومية أثر معنوي على مستوى الإفصاح.

أما في الجزائر، فقد أكدت دراسة على 30 مؤسسة من خلال استبيانات مدراء المؤسسات، أن الالتزام بمبادئ الحوكمة يرتبط إيجابا بتبني معايير المسؤولية الاجتماعية، إذ أن المؤسسات التي تطبق حوكمة أفضل تميل أكثر إلى تبني CSR.

وعلى المستوى الخليجي، أشارت دراسة (العنزي، 2025) التي حللت تقارير ESG[1] والحوكمة في شركات مدرجة بالكويت، إلى أن تقارير الحوكمة تؤثر إيجابيًا على جودة الإفصاح عن مخاطر الشركات، كما أن تقارير (ESG المسؤولية الاجتماعية والبيئية) تعزز الشفافية، ويؤدي الجمع بين الحوكمة الجيدة وتقارير ESG إلى شفافية أكبر في مخاطر الشركات.

أخيرًا، أظهرت دراسة (عبد العزيز، 2023) على الشركات المصرية أن تطبيق آليات الحوكمة الضريبية إلى جانب المسؤولية الاجتماعية يقلل من المخاطر الضريبية ويعزز الالتزام الاجتماعي للشركات، ما يبرز أهمية دمج الحوكمة مع ممارسات المسؤولية الاجتماعية لتحسين الأداء المؤسسي وتقليل المخاطر. أظهرت دراسة (السايخ؛ والجويد، 2023)، التي تناولت أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، باستخدام عينة من البنوك السعودية وتحليل تقاريرها السنوية للفترة 2018-2021، أن حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة لهما تأثير معنوي إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، في حين لم يظهر لكل من استقلالية المجلس وعدد اجتماعات لجنة المراجعة أي تأثير معنوي. كما أوصت الدراسة بوضع مؤشر موحد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية لتسهيل قياس الإفصاح وتحسين موثوقيته، ودعم اتخاذ القرارات الإدارية والسياسات المؤسسية.

2- دراسات سابقة حول حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية

أظهرت جُل الدراسات الأجنبية اتساقًا ملحوظًا في التأكيد على الدور الجوهري لآليات الحوكمة في تعزيز الأداء البيئي للشركات ودعم مبادئ الاستدامة في حين يبقى عدد الدراسات العربية محتشما بالمقارنة. ففي السياق العربي، أثبتت دراسة (العوادي، 2024) من خلال دراسة حالة لشركة سابك إلى أن تفعيل آليات الحوكمة وخاصة لجان المراجعة وسياسات الامتثال البيئي يسهم في تحسين إدارة المخاطر البيئية وتقليل الآثار السلبية للعمليات الصناعية.

كما اعتمدت دراسة (Alnor, 2024) على عينة من 131 شركة سعودية مدرجة (من 2015 إلى 2021) لتحليل تأثير خصائص آليات الحوكمة الداخلية خاصة خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، استقلاليتها واجتماعاتها) على أداء الشركة، مع الأخذ في الاعتبار ممارسات الاستدامة البيئية كجزء من الـ ESG. أظهرت النتائج أن حجم لجنة المراجعة واستقلاليتها لهما تأثير إيجابي معنوي على الأداء المؤسسي، بينما كان لعدد اجتماعات لجنة المراجعة تأثير سلبي على أداء الشركة ما قد يشير إلى أن التكرار العالي للاجتماعات قد يقلل من كفاءة القرار أو يفرض أعباء إدارية. أكدت نتائج دراسته أن دمج الحوكمة مع ممارسات الاستدامة البيئية يعزز الأداء، ما يعزز أهمية تصميم آليات حوكمة فعالة لدعم الاستدامة والقدرة التنافسية في الشركات السعودية. ومن جهة أخرى، من خلال تحليل بيانات أكثر من 8000 شركة في آسيا وأوروبا.

وقدمت دراسة (Almaqtari et al., 2023) دليلاً على أن الإفصاح البيئي وخصائص مجالس الإدارة يؤثران إيجابيًا على أداء الاستدامة (ESG). كما بينت نتائج دراسة (Yang et al., 2024) أن تعزيز هيكل الحوكمة المؤسسية يرتبط بشكل مباشر بتحسن أداء ESG بما يشمل البُعد البيئي للشركات الصينية. وأظهرت دراسة (Cenni & Marzolla, 2025) على البنوك الأوروبية أن خصائص المجلس مثل استقلالية الأعضاء وتنوعهم تعزز من أداء ESG، بما في ذلك الأداء البيئي.

وفي السياق نفسه، بينت دراسة (Erdogan & Aksoy, 2025) على شركات مدرجة في بورصة إسطنبول أن الجمع بين مؤشر الحوكمة ونتائج الأداء البيئي يرفع من قيمة الشركة السوقية، مؤكدة أن التكامل بين الحوكمة والاستدامة يخلق ميزة تنافسية. أما دراسة (Kumari & Singh, 2024) التي ركزت على 67 شركة ملوثة في الهند، فقد وجدت أن الشركات التي حسنت أداءها البيئي بعد جائحة كورونا ورفعت مستوى الإفصاح البيئي تمكنت من تحقيق أداء سوقي أفضل، مما يؤكد دور الحوكمة البيئية في تعزيز الثقة السوقية.

(1) الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية Envirnement Social Governance

وتوصلت دراسة (Al Amosh & Khatib, 2023) إلى أن الشركات ذات الحوكمة القوية حافظت على مستويات مستقرة من أداء ESG خلال فترات الأزمة، مما يعكس دور الحوكمة كأداة لرفع مرونة الشركات. كما أكدت دراسة (Ni, 2025)من خلال مراجعة منهجية أن الجمع بين آليات الحوكمة وممارسات الاستدامة يشكل إطارًا استراتيجيًا لتحسين الأداء البيئي على المدى الطويل. وفي أحدث الإسهامات العربية، قدمت دراسة (Alwadani et al., 2023) دليلاً تجريبيا على الشركات السعودية، إذ أظهرت أن الحوكمة البيئية الداخلية مثل اعتماد سياسات بيئية واضحة وآليات رقابية فعالة ترتبط بشكل معنوي بتحسن الأداء البيئي، مما يؤكد أهمية تبني هياكل حوكمة موجهة نحو تعزيز الاستدامة البيئية.

مناقشة الدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، إلى الدور المحوري لآليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، سواءً عبر تحسين جودة الإفصاح أو دعم الممارسات الفعلية، إلا أن تأثير بعض هذه الآليات يظهر تفاوتًا، خصوصًا في السياق السعودي، مع قلة الدراسات التي تناولت البُعد البيئي بشكل مستقل. كما أن قطاع المواد الأساسية، على الرغم من أهميته البيئية والاقتصادية، لم يدرس بشكل معمق يربط الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. تأتي الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة عبر تحليل دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية لشركات المواد الأساسية المدرجة في السوق المالية السعودية، مدمجة البُعدين الاجتماعي والبيئي ضمن إطار واحد، مع التركيز على آليات الحوكمة الداخلية الأكثر تأثيرًا مثل لجان المراجعة والاستقلالية وسياسات الامتثال. وتعتمد الدراسة على بيانات تجريبية للشركات المدرجة في تداول، ما يعزز مصداقيتها، كما تهدف إلى مواءمة النتائج مع أهداف الاستدامة الوطنية ورؤية السعودية 2030، لتقديم إطار عملي لدعم صانعي القرار في تعزيز الاستدامة.

مشكلة الدراسة:

مع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الشركات في البيئة المعاصرة، برزت حوكمة الشركات كإحدى أهم الآليات الحديثة الهادفة إلى تحسين إدارة المؤسسات وحماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة، من مساهمين وإدارة وعمال ومجتمع. فقد أصبحت مبادئ الحوكمة إطارًا أساسيًا لضبط عمليات التسيير، وتعزيز الشفافية، وتنظيم العلاقة بين الشركة وبيئتها الخارجية، بما ينعكس على مستوى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية. وفي ظل التحولات، لم يُعد المجتمع ينظر إلى الشركات من خلال أدائها المالي فحسب، بل توسعت توقعاته لتشمل مدى التزام الشركات بالأدوار الأخلاقية والتنموية، واستجابتها للقضايا البيئية والاجتماعية. وبذلك، لم يعد التركيز على تعظيم الأرباح كافيًا لبناء سمعة المؤسسة وضمان استدامتها، بل أصبح تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية جزءً جوهريًا من تقييمها. ورغم الاهتمام المتنامي في سوق الأوراق المالية السعودي بتطبيق مبادئ الحوكمة، ما تزال مستويات الإفصاح والممارسات الفعلية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية متفاوتة بين الشركات، خاصة في قطاع المواد الأساسية الذي يُعد من أكثر القطاعات تأثيرًا على البيئة والمجتمع نظرًا أولاً لطبيعة أنشطته الصناعية والإنتاجية وأيضًا لما شهدته الساحة المالية من تعليق تداول أو شطب لبعض الشركات من قطاع المواد الأساسية نتيجة لعدم التزامها بالنشر والافصاح عن معلوماتها. وهنا تبرز الإشكالية حول مدى فعالية آليات الحوكمة مثل استقلالية مجلس الإدارة، وحجمه، وخصائص لجنة المراجعة، والفصل بين المناصب القيادية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية داخل هذا القطاع الحيوي. ويأتي سؤال المشكلة كالتالي:

ما أثر آليات الحوكمة في دعم وتعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات المواد الأساسية المدرجة بالسوق المالي السعودي؟

أهمية الدراسة

أولاً - الأهمية العلمية

- تسهم الدراسة في أثراء الأدبيات العلمية من خلال تقديم إضافة نوعية للمكتبة العلمية عامة والعربية خاصة من خلال دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في سياق السوق السعودي، وهو موضوع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة، خاصة في قطاع المواد الأساسية.

- كذلك تدمج الدراسة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يسهم في تطوير نماذج نظرية تربط بين هذه الجوانب، ويوضح كيفية تأثير آليات الحوكمة على الالتزام بالممارسات المستدامة.
- تعتمد الدراسة على استخدام مؤشرات (score) لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهو ما يعزز المصداقية العلمية للنتائج ويتيح إمكانية المقارنة بين الشركات والقطاعات في دراسات لاحقة.
- تبرز كذلك أهمية الدراسة في مساهمتها في سد فجوة بحثية وإثراء الأدبيات الأكاديمية العربية عبر تسليط الضوء على قطاع المواد الأساسية الذي رغم أهميته البيئية والاجتماعية لم يحظَ بقدر كافٍ من الدراسات المتعلقة بالحوكمة والاستدامة.

ثانيًا - الأهمية العملية

- تظهر أهمية الدراسة فيما توفره من نتائج تساعد صناع القرار داخل الشركات على اختيار تطبيق أفضل الآليات المتعلقة بالحوكمة بهدف رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية عن التقارير المتعلقة بالاستدامة من إفصاح اجتماعي وبيئي، ما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.
- تُعتبر نتائج هذه الدراسة مهمة للجهات التنظيمية كهيئة السوق المالي السعودي من خلال تقديم توصيات تسهم في تطوير السياسات والمعايير التي تعزز الحوكمة والاستدامة في الشركات السعودية عامة وفي القطاعات ذات الأثر البيئي الكبير خاصة.
- تساعد الدراسة المستثمرين في اتخاذ قرارات أكثر وعيًا ودقة من خلال تقييم الأداء غير المالي للشركات أثر الاهتمام متزايد للاستدامة والمسؤولية البيئية.
- تسهم الدراسة في تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية المسؤولة في شركات المواد الأساسية، ما ينتج عنه خفض للآثار السلبية للأنشطة الصناعية وتحسين العلاقة بين الشركات والمجتمعات

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في :

1- التعرف على دور آليات الحوكمة في تعزيز الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركات المواد الأساسية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية.

2- تحديد آليات الحوكمة المساهمة في تعزيز الافصاح البيئي في شركات المواد الأساسية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية.

و بصياغة أكثر تحديدًا ودقة فإن الدراسة تشمل الأهداف المفصلة كالتالي:

- دراسة أثر حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاجتماعي والبيئي.
- تحليل تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- قياس أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الممارسات الاجتماعية والبيئية.
- تحديد أثر الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الدعم الاجتماعي والبيئي.
- تحليل أثر تعدد العضويات في مجالس الإدارة على تعزيز الممارسات المستدامة.
- تقييم أثر حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاجتماعي والبيئي.
- دراسة أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة في رفع مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي.

تساؤلات الدراسة

تنبثق من مشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو أثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟

2- ما أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟

3- ما هو تأثير اجتماعات مجلس الإدارة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟

4- ما أثر الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟

5- ما أثر تعدد العضويات في مجالس الإدارة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟
6- ما أثر لحجم لجنة المراجعة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟
7- ما أثر اجتماعات لجنة المراجعة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟

فرضيات الدراسة

تم وضع فرضيات الدراسة كالتالي:

الفرضية الرئيسية الأولى

H1 - من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات المواد الأساسية السعودية.

و منها تنبثق الفرضيات الفرعية التالية:

- H1-1: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- H1-2: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- H1-3: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- H1-4: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- H1-5: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعدد العضويات في المجالس على تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- H1-6: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- H1-7: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاجتماعات لجنة المراجعة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرئيسية الثانية

H2 - من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على تعزيز الإفصاح عن المسؤولية البيئية لشركات المواد الأساسية السعودية.

- H2-1: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.
- H2-2: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.
- H2-3: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.
- H2-4: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للفصل بين مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.
- H2-5: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعدد العضويات في المجالس المتعددة على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.
- H2-6: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.
- H2-7: من المتوقع وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاجتماعات لجنة المراجعة على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة

قامت الدراسة بإتباع المنهج الاستنباطي التحليلي في دراسة دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية وذلك من خلال إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي والتحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي STATA الإصدار 12.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المواد الأساسية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، والتي تمثل قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني نظرًا لدورها في دعم التنمية الصناعية والاقتصادية وتوفير المواد الخام الأساسية للمستويات المختلفة من الإنتاج والاستهلاك. وتضم هذه الشركات مؤسسات تعمل في مجالات مثل التعدين، البتروكيماويات، المواد الكيميائية، والمعادن الأساسية، وتتميز بأهمية اقتصادية كبيرة نظرًا لتأثيرها المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وفرص التوظيف والاستثمارات المحلية والخارجية. كما أن هذه الشركات تخضع لمتطلبات الإفصاح المالي والحوكمة وفق الأنظمة واللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية، مما يجعلها مجتمعا مناسبا لدراسة أثر حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية على مستوى الإفصاح والممارسات المؤسسية.

عينة الدراسة و مصادر البيانات

تم تحديد عينة الدراسة من خلال تحديد الشركات التي تقدم بيانات وتلتزم بنشر تقاريرها وقوائمها المالية وتمتلك سلسلة بيانات زمنية منتظمة صالحة للتحليل الإحصائي. وعلى هذا الأساس حددت عينة الدراسة ب 41 شركة مواد أساسية مدرجة ببورصة الأوراق المالية السعودية. انحصرت الحدود الزمنية للدراسة بين عام 2019 وعام 2022 (4 سنوات) بسبب ما طرأ من تغيرات في عدد الشركات المتداولة بقطاع المواد الأساسية حيث كانت عدد الشركات 44 شركة عند بداية جمع معلومات الدراسة في حين ان المتداول منها حاليًا هو 39 (عام 2025) بسبب تعليق تداول بعضها جراء تأخر بعض الشركات عن نشر قوائمها أو الإعلان عن عدم قدرتها على الإفصاح عن معلومتها للفترة 2023-2024 وعليه خلص تحديدنا لـ 41 شركة من عام 2019 إلى 2022 لتوفر المعلومات. تم جمع المعلومات يدويًا من خلال التقارير والقوائم المنشورة من شركات عينة الدراسة من خلال مواقعها الرسمية أو عبر صفحة تداول وبالرجوع إلى نشرات هيئة السوق المالي السعودي.

متغيرات الدراسة

1- المتغيرات التابعة Dependent Variables

اهتم هذا الدراسة بدراسة أثر آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وعليه يوجد مُتغيرين تابعين، وهما الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية - SR والافصاح البيئي - ER ولقياس هذه المتغيرات تم عمل مؤشرات - Scores لهما كما بالجدول (1).

تم قياس مؤشرات الإفصاح بإعطاء رقم (1) لكل معيار تفصح عنه الشركة ويعطى (0) لكل بند لا تفصح عنه الشركة. يوضح جدول (2) مختلف المعايير المتعلقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي شملتها هذه الدراسة.

جدول رقم (1)
المتغيرات التابعة في الدراسة وطريقة قياسها

المتغيرات التابعة	الرمز
مؤشر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	SR
مؤشر الافصاح عن المسؤولية البيئية	ER

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (2)
المعايير المتعلقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية المعتمدة في الدراسة

مؤشر الإفصاح عن المسؤولية البيئية ER	1	برامج حماية البيئة مكافحة التلوث: الهواء، الماء، الأرض، الضوضاء البصرية
	2	الأنشطة والتبرعات لتعزيز الوعي البيئي ولحماية البيئة
	3	الالتزام بالقوانين التلوث ولوائح السلطات والوكالات البيئية
	4	برامج الدراسة والتطوير البيئي
	5	استخدام آلات تقلل من تلوث البيئة مثل الألواح الشمسية ومرشحات الهواء
	6	الحفاظ على الطاقة وكفاءتها
	7	الحفاظ على المياه وإعادة تدويرها
	8	الحفاظ على المواد وإعادة تدويرها مثل مواد التعبئة والتغليف
	9	التخلص من النفايات والمياه الصناعية بطريقه سليمة
	10	مشاريع زراعة الأشجار والمناظر الطبيعية
	11	تفعيل المراجعة البيئيين أي تقييم طرف ثالث مستقل لمدى التزام الشركة بالقوانين واللوائح
	12	تقييم الموردين البيئيين أي فحص الموردين باستخدام المعايير البيئية
	13	الحصول على الشهادات والجوائز البيئية
مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية SR	1	تفعيل المراجعة البيئيين أي تقييم طرف ثالث مستقل لمدى التزام الشركة بالقوانين واللوائح
	2	المشاركة المباشرة في مشاريع الخدمة المجتمعية وبرامج التطوع مثل منع الجريمة/ محو الأمية
	3	التبرعات المقدمة إلى البرامج الصحية ومؤسسات الصحة العامة
	4	التبرعات للبرامج التعليمية والمؤسسات التعلمية العامة
	5	التبرعات المقدمة إلى البرامج الحكومية والمؤسسات العامة وحملاتها كالتبرعات إلى البلديات المحلية
	6	تقديم برامج تدريبية للطلاب
	7	رعاية الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية والفنية
	8	خلق فرص عمل وتنمية مهارات
	9	توظيف المرأة
	10	توظيف الأقليات والاشخاص ذو الاحتياجات الخاصة

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع للدراسات السابقة والاطلاع على أهم معايير وبنود الإفصاح الاجتماعي والبيئي لمؤشرات ESG[1] و GRI[2] وبالرجوع إلى ISO 26000[3].

(1) لقياس الإفصاح الاجتماعي والبيئي والحوكمة

(2) مبادرة Global Reporting Initiative

(3) الإطار الدولي لمبادئ السلوك الاجتماعي والبيئي للشركات

2- **المتغيرات المستقلة Independent Variables**

يبين جدول (3) المتغيرات المستقلة للدراسة المتعلقة بأهم أليات الحوكمة

جدول رقم (3)
المتغيرات المستقلة للدراسة

المتغير	الرمز	طريقة الحساب
حجم مجلس الإدارة	Size-B	اجمالي عدد أعضاء مجلس الادارة
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	B-Indepit	عدد الأعضاء المستقلين مقسوم على العدد الإجمالي لأعضاء المجلس
اجتماعات مجلس الإدارة	B-Meeting it	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	B- $ChCEO_{it}$	يتم إسناد 1 إذا كان هنالك فصل في المهام، و 0 خلافاً لذلك
حجم لجنة المراجعة	AC-Size	اجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة
اجتماعات لجنة المراجعة	AC -Meeting	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
تعدد العضويات في المجالس	B-Connect	عدد عضويات الأعضاء بالمجالس الإدارية الأخرى مقسومة على عدد الأعضاء

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

3- **المتغيرات الحاكمة Control Variables**

لتفادي النتائج المتحيزة، اعتمدت الدراسة على إدراج متغيرات رقابية في النموذج التطبيقي، استنادًا إلى ما أثبتته الدراسات السابقة من تأثير هذه المتغيرات على المتغيرات التابعة. وشملت هذه المتغيرات الرافعة المالية للتحكم في أثر هيكل التمويل والمخاطر، وعمر الشركة لبيان اختلاف الأداء باختلاف الخبرة الزمنية، إضافة إلى حجم الشركة للتحكم في تأثير تباين أحجام شركات العينة.

جدول رقم (4)
المتغيرات الرقابية للدراسة

المتغير	الرمز	طريقة الحساب
حجم الشركة	Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة
الرافعة المالية	Leverage	نسبة إجمالي الديون أو الالتزامات إلي إجمالي الأصول
عمر الشركة	Age	عدد السنوات من تاريخ تأسيس الشركة إلى سنة الاختبار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

البناء الرياضي للنماذج القياسية

لاختبار دور آليات الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لشركات المواد الأساسية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية، تم تحديد نموذجين على النحو التالي:

1- **النموذج الأول: يحدد أثر آليات الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركات المواد الأساسية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية**

$$SR_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{B-Size}_{it} + \beta_2 \text{B-Indep}_{it} + \beta_3 \text{B-Meeting}_{it} + \beta_4 \text{B- ChCEO}_{it} + \beta_5 \text{AC-Size}_{it} + \beta_6 \text{AC -Meeting}_{it} + \beta_7 \text{B-Connect}_{it} + \beta_9 \text{Size}_{it} + \beta_{10} \text{Leverage}_{it} + \beta_{11} \text{Age}_{it} + \epsilon \quad (1)$$

2- **النموذج الثاني: يحدد أثر آليات الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية البيئية في شركات المواد الأساسية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية**

$$ER_{it} = \beta_0 + + \beta_1 \text{B-Size}_{it} + \beta_2 \text{B-Indep}_{it} + \beta_3 \text{B-Meeting}_{it} + \beta_4 \text{B- ChCEO}_{it} + \beta_5 \text{AC-Size}_{it} + \beta_6 \text{AC -Meeting}_{it} + \beta_7 \text{B-Connect}_{it} + \beta_8 \text{Size}_{it} + \beta_9 \text{Leverage}_{it} + \beta_{10} \text{Age}_{it} + \epsilon \quad (2)$$

حيث SRit=t في نهاية السنة i المسؤولية الاجتماعية للشركة مستوى الافصاح عن، ERit=t في نهاية السنة i المسؤولية البيئية للشركة مستوى الافصاح عن، B-Sizeit = t في نهاية السنة i للشركة حجم مجلس الإدارة، B-Indepit = t في نهاية السنة i استقلالية أعضاء مجلس الإدارة للشركة، B-Meetingit= t في نهاية السنة i اجتماعات مجلس الإدارة للشركة، B- ChCEOit = tفي نهاية السنة i الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، AC-Sizeit = t في نهاية السنة iحجم لجنة المراجعة للشركة، AC -Meetingit= t في نهاية السنة i اجتماعات لجنة المراجعة للشركة، B-Connectit = t في نهاية السنة i تعدد العضويات في المجالس، Sizeit = t في نهاية السنة i حجم الشركة، Leverageit = t في نهاية السنةi الرافعة المالية أو نسبة الديون للشركة، Ageit = t في نهاية السنة i عمر الشركة، = β0 قيمة الثابت في نموذج الانحدار، =ϵ الخطأ العشوائي أو خطأ التقدير.

تحليل الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح جدول (5) نتائج الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (5)
أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	ER	SR	ACMEETING	ACSIZE	AGE	BCHCEO	BCONNECT	BINDEP
الوسط الحسابي	0.441159	0.47622	5.103659	3.676829	29.91463	0.597561	7.676829	0.510854
الانحراف المعياري	0.380544	0.33339	1.336688	0.857561	15.58606	0.491891	2.943092	0.176664
أقل قيمة	0	0	2	3	5	0	0	0.14
أكبر قيمة	1	1	9	7	66	1	17	1

المتغير	BSIZE	SIZE	LEVERAGE
الوسط الحسابي	8.310976	18.65304	0.431768
الانحراف المعياري	1.871878	3.034934	0.430426
أقل قيمة	4	13.237	0.01
أكبر قيمة	14	25.361	3.58

المتغير	BMEETING
الوسط الحسابي	4.932927
الانحراف المعياري	1.397329
أقل قيمة	2
أكبر قيمة	10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 12

أثبتت نتائج جدول (5) ان متوسط مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بلغ 0.48، بينما بلغ متوسط الإفصاح عن المسؤولية البيئية .0.44 وتشير هذه النتائج إلى أن عينة الشركات في الدراسة الحالية تتسم بنسبة متوسطة من الإفصاح في كلا المجالين، مع وجود تفاوت بين الشركات. كما أشارت القيم القصوى والدنيا (0 و1) وجود شركات تفصح بالكامل، وأخرى لا تفصح على الإطلاق، مما يعكس تباين السياسات المتبعة بين الشركات. مثل متوسط حجم مجلس الإدارة حوالي 8.31 أعضاء، مع انحراف معياري 1.87، مما يشير إلى وجود مجالس كبيرة وصغيرة ضمن العينة. بلغ متوسط استقلالية الأعضاء حوالي 0.51، ما يعني ان نصف أعضاء المجالس مستقلون تقريبًا، ما يعكس التوازن بين الاستقلالية والتأثير الداخلي. أظهرت الاحصائيات ان شركات الدراسة تعقد 4.93 اجتماعا سنويًا ما يشير إلى نشاط متوسط في اتخاذ القرارات. بلغ متوسط عدد مجالس الإدارة المتعددة التي ينتمي إليها أعضاء المجلس 7.68، مع تباين كبير (0-17)، ما يعكس تعدد العضويات في المجالس وأن بعضهم لديهم اتصالات واسعة. بلغ متوسط حجم لجنة المراجعة حوالي 3.68 عضوا، بينما كانت متوسط الاجتماعات السنوية للجنة حوالي 5.10 اجتماعات ما يشير إلى نشاط معتدل للجنة المراجعة، وهو أمر مهم لتعزيز الرقابة على الأداء المالي وغير المالي للشركة. حدد متوسط حجم الشركات ب 18.65و متوسط الرافعة المالية 0.43، فب حين ان بعض الشركات تصل إلى 3.58، ما يعكس تفاوتًا كبيرًا في استخدام الديون بين الشركات. كما بلغ متوسط عمر شركات العينة حوالي 30 سنة.

التحليل الإحصائي للنماذج واختبار الفرضيات

تم تطبيق نموذج البانل (Panel Data Model) لدراسة أثر آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث بلغ عدد الملاحظات 164 بما أن العينة تكونت من 41 شركة بقطاع المواد الأساسية وعلى مدة 4 سنوات من 2019 إلى 2022.

1- اختبار الفرضية الأساسية الأولى:H1 - يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية لشركات المواد الأساسية السعودية.

استنادا إلى نتائج اختبار Hausman[1]، تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة بما ان قيمة Prob > chi2 = 0.0000، وهي قيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية (Ho) التي تفترض عدم وجود اختلاف جوهري بين معاملات نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وعليه فإن وجود هذا الاختلاف الإحصائي الواضح يؤكد أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) هو النموذج الأنسب للتحليل. و يقدم الجزء الأول من جدول (6) نتائج انحدار نماذج البيانات اللوحية Panel باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model).

(1) Test: Ho: difference in coefficients not systematic
chi2(10) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B) = 39.97
Prob>chi2 = 0.0000 (V_b-V_B is not positive definite)

تشير النتائج إلى أن معامل التحديد المعدل بلغ (R^2 = 0.2389)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 23.89% من التغير في مستوى المسؤولية الاجتماعية. كما بلغت قيمة اختبار 3.55 (F) وبقيمة احتمالية (Prob = 0.000)، وهو ما يؤكد جودة النموذج ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المقابل، أظهرت نتائج اختبار (t) أن بعض المتغيرات المستقلة ليست ذات دلالة معنوية، مما يستدعي اختبار الفرضيات الفرعية بشكل منفصل.

من خلال ما أشارت له نتائج التحليل الإحصائي فقد تم رفض كل الفرضيات الفرعية باستثناء الفرضية الفرعية *H1-6: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية*. حيث أثبتت النتائج أن لا وجود لأثر ذو دلالة إحصائية لحجم، لاجتماعات ولاستقلالية مجلس الإدارة على المسؤولية الاجتماعية. كذلك بينت الدراسة أن الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وتنوع خبرات أعضاء مجلس الإدارة واجتماعات لجنة المراجعة لا يؤثر على المسؤولية الاجتماعية. على العكس تماما كشفت النتائج على أن لحجم لجنة المراجعة أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (6)

نتائج انحدار البيانات اللوحية البانل- Panel للنماذج 1 و2

	النموذج 2: أثر آليات الحوكمة على المسؤولية البيئية ER -				النموذج 1: أثر آليات الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية SR -			
	Random Effects Model باستخدام نموذج الآثار العشوائية				Fixed Effects Model باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة			
	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|
bsize	.0177816	.0193565	0.92	0.358	.0192909	.0180595	1.07	0.288
bindep	.4015378	.1568162	2.56	0.010	.2088987	.1445937	1.44	0.151
bmeeting	-.0140213	.0123012	-1.14	0.254	-.0124514	.0100601	-1.24	0.218
bchceo	-.0818536	.0460695	-1.78	0.076	-.0092908	.0382817	-0.24	0.809
bconnect	-.0010674	.0106964	-0.10	0.921	-.0028816	.0096128	-0.30	0.765
acsize	.0321275	.0242037	1.33	0.184	-.0453737	.0197408	-2.30	0.023
acmeeting	.0138952	.0106114	1.31	0.190	.0043405	.0083949	0.52	0.606
size	.0037421	.0177535	0.21	0.833	-.0525761	.0320704	-1.64	0.104
leverage	-.0294962	.038758	-0.76	0.447	-.0348557	.0330942	-1.05	0.294
age	.00121	.0036704	0.33	0.742	.0364046	.0077744	4.68	0.000
_cons	-.0683025	.4107667	-0.17	0.868	.3495366	.720837	0.48	0.629
Number of obs = 164					Number of obs = 164			
R-sq: within = 0.1191					R-sq: within = 0.2389			
Wald chi2(10) = 17.35					F(10,113) = 3.55			
Prob> chi2 = 0.0670					Prob> F = 0.0004			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 12

2- **اختبار الفرضية الأساسية الثانية:H2 - يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على تعزيز الافصاح عن المسؤولية البيئية لشركات المواد الأساسية السعودية.**

أظهرت نتائج اختبار Hausman[1] أن القيمة الاحتمالية بلغت (Prob > chi² = 0.959)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (5%)، مما يشير إلى اعتماد نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) بوصفه الأنسب لتحليل بيانات النموذج الثاني. كما بينت نتائج الانحدار أن معامل التحديد المعدل بلغ (R-sq within = 0.1191)، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي11.91% من التغير في مستوى المسؤولية البيئية. وأظهرت القيمة الاحتمالية (Prob > chi² = 0.0670)وجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة عند مستوى (α = 10%)، في حين أوضحت نتائج اختبار (t)أن بعض المتغيرات المستقلة غير ذات دلالة معنوية، مما يستدعي اختبار الفرضيات الفرعية بشكل منفصل. من خلال ما أشارت له نتائج التحليل الإحصائي بالجزء الثاني من جدول (6)، فقد تم رفض جل الفرضيات الفرعية بما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة كانت أعلى من 5%، وبالتالي فليست لها دلالة معنوية، باستثناء الفرضيتين الفرعية:

- *H-2 2: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.*
- *H2-4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للفصل بين مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي على تعزيز المسؤولية البيئية للشركة.*

(1) Test: Ho: difference in coefficients not systematic
chi2(10) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B) = 3.72
Prob>chi2 = 0.9591

حيث أظهرت النتائج أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والفصل بين مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي لهما أثار ذات دلالات معنوية على المسؤولية البيئية عند المستويات (α = %5) (α = %10) على التوالي. بينما ثبت أنه لا وجود لأثر ذو دلالة معنوية لحجم, لاجتماعات وتنوع خبرات أعضاء مجلس الإدارة وحجم واجتماعات لجنة المراجعة على المسؤولية البيئية. كشفت الدراسة أن لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة أثر إيجابي على تعزيز الإفصاح عن المسؤولية البيئية، بينما يؤثر الفصل بين مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي سلبًا على الإفصاح عن المسؤولية البيئية.

مناقشة نتائج الدراسة

تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعني أن الزيادة في عدد أعضاء اللجنة لا ترتبط بتحسن في أداء الشركة، بل على العكس تؤدي إلى تراجع مستوى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية. ويمكن تفسير هذه النتيجة من منظور حوكمة الشركات بأن لجان المراجعة الأكبر حجما تكون أكثر عرضة لظهور مشكلات التنسيق، وتعقيد عمليات اتخاذ القرار، مما يقلل من فعاليتها في مراقبة ومتابعة الجوانب غير المالية مثل أنشطة المسؤولية الاجتماعية. بالإضافة لذلك، فإن زيادة عدد الأعضاء ينعكس غالبًا في تبني اللجنة توجها أكثر تحفظا وتركيزا على الجوانب المحاسبية التقليدية والامتثال للضوابط التنظيمية، وهو ما قد يدفعها إلى اعتبار أنشطة المسؤولية الاجتماعية تكلفة يجب الحد منها بدلاً من النظر إليها كعنصر استراتيجي يعزز استدامة الشركة. كما أن اتساع حجم اللجنة يزيد من احتمالية وجود تباين في الخبرات والاهتمامات بين الأعضاء، وقد يؤدي وجود أعضاء غير مهتمين بالمسؤولية الاجتماعية إلى تقليل دعم المبادرات ذات الصلة. وبالتالي، يمكن القول إن هذه النتيجة تعكس ضعفا في الدور الرقابي للجنة المراجعة عندما تكون كبيرة الحجم، وأن الفعالية في هذا السياق تتطلب لجانا أكثر رشاقة وتوازنا من حيث العدد والخبرة لتحقيق رقابة تشمل الأبعاد المالية وغير المالية على حد سواء.

أظهرت نتائج هذه الدراسة توافقا جزئيًا مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت آليات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، والتي أفادت أن بعض الآليات مثل استقلالية المجلس وحجم اجتماعات اللجان لا تحدث تأثيرًا معنويًا على الإفصاح الاجتماعي، مثل نتائج (Angir & Feliana, 2025) ودراسة (السايخ؛ والجويد، 2023) في السياق السعودي، وكذلك مع دراسة (النعيم، 2025) التي بينت انخفاض الإفصاح الاجتماعي مع ارتفاع نسبة الأعضاء المستقلين. دعمت هذه النتائج الاعتقاد بأن الاستقلالية الشكلية أو كثرة الاجتماعات لا تعني بالضرورة فاعلية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

في المقابل، تختلف نتائج الدراسة عن عدد من دراسات اخرى أكدت وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والإفصاح الاجتماعي، مثل دراسة (حافظ؛ ومحمد، 2025) و(المتولي؛ وسمير، 2022)، إضافة إلى الأدبيات الدولية التي أشارت إلى أن الحوكمة الفعالة تعزز الشفافية والمسؤولية الاجتماعية(Murgolo, 2024) و(Pop et al., 2025). أما فيما يخص لجنة المراجعة، فقد أظهرت الدراسة أثرًا إيجابيًا محدودًا على المسؤولية الاجتماعية، وهو ما ينسجم مع بعض الأدبيات، لكنه يختلف عن نتائج دراسة (السايخ؛ والجويد، 2023) التي وجدت أثرًا إيجابيًا مباشرًا لحجم اللجنة.

من ناحية أخرى، كشفت النتائج عن الأثر الإيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح البيئي ما يدل عن وجود علاقة هيكلية بين جودة الحوكمة والشفافية البيئية في الشركات. فالمديرون المستقلون، بحكم عدم ارتباطهم المباشر بالإدارة التنفيذية أو مصالحها الخاصة، يميلون إلى تبني منظور رقابي يقوم على حماية مصالح أصحاب المصلحة، وليس فقط تعظيم مصالح الإدارة. هذه الاستقلالية تمنحهم حرية أكبر في مساءلة الإدارة عن أدائها البيئي، مما يحد من السلوكيات الانتهازية ومحاولات إخفاء الممارسات ذات الأثر البيئي السلبي. كما أن المديرين المستقلين غالبًا ما يمتلكون خبرات مهنية وتنظيمية واسعة، ما يجعلهم أكثر حساسية لمخاطر عدم الامتثال البيئي وتأثيره المحتمل على السمعة، والعلاقات مع المنظمين، والاستدامة طويلة الأجل. يسهم وجودهم في المجلس في الالتزام بإفصاح بيئي أكثر دقة وشمولية، باعتباره أداة لخفض المخاطر وتعزيز الصورة المؤسسية. تعكس هذه النتيجة منطق «نظرية الوكالة»، حيث يساعد الأعضاء المستقلون في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة من خلال تحسين جودة الإفصاح. كما تنسجم مع «نظرية أصحاب المصلحة» التي ترى أن المجالس ذات الطابع الاستقلالي تكون أكثر ميلاً لمراعاة البُعد البيئي والاجتماعي إلى جانب البُعد المالي. وفي السياق السعودي، حيث تتزايد أهمية المعايير البيئية نتيجة التحولات التنظيمية ورؤية 2030، يلعب الأعضاء المستقلون دورًا محوريًا في دفع الشركات نحو الإفصاح البيئي، سواء استجابة للضغوط التنظيمية أو لتعزيز تنافسية الشركات في الأسواق المحلية والدولية.

تشير النتيجة إلى أن الفصل بين مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي يرتبط بانخفاض مستوى الإفصاح عن المسؤولية البيئية، وهو ما قد يبدو معاكسا للتوقعات النظرية والفرضية الفرعية H2-4 التي تُعتبر الفصل آلية لتعزيز استقلالية المجلس وتحسين الرقابة. ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي من خلال ضعف فاعلية الفصل الشكلي داخل الشركات السعودية، حيث يتم الفصل من الناحية القانونية أو التنظيمية، بينما تظل العلاقة بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي علاقة متداخلة وغير مستقلة فعليًا.

في مثل هذه الحالات، لا يؤدي الفصل إلى تحسين الحوكمة، بل قد يؤدي إلى ازدواجية في القيادة وضعف في التنسيق، مما ينعكس سلبًا على الاهتمام بالملفات غير المالية مثل الإفصاح البيئي. من منظور «نظرية الوكالة»، قد يؤدي وجود قيادتين منفصلتين إلى تضارب في الأولويات بين المجلس والإدارة التنفيذية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالمسؤولية البيئية التي تُعد مجالا طويل الأجل ولا يحقق مكاسب مالية مباشرة. وفي حال غياب رؤية متجانسة بين الطرفين و غياب التوجه الموحد ، قد تنخفض جودة الإفصاح البيئي. من ناحية أخرى، يؤدي الفصل في الشركات التي تتميز باعتماد كبير على الهيكل التنفيذي إلى إضعاف قوة اتخاذ القرار، إذ يصبح رئيس المجلس أقل اطلاعًا على العمليات التشغيلية اليومية، مما يقلل من قدرته على دعم أو فرض مبادرات الإفصاح البيئي. وعليه، قد يكون الجمع بين الوظيفتين في بعض الشركات خلافاً للنموذج المثالي وسيلة لإنشاء قيادة قوية ومنسجمة قادرة على تعزيز الاستدامة البيئية. من المنظور المحلي، قد تكون الشركات السعودية في القطاعات الأساسية أكثر ميلاً لإعطاء الأولوية للأهداف التشغيلية والمالية، وتتعامل مع الإفصاح البيئي كالتزام تنظيمي وليس كجزء من الاستراتيجية. وفي مثل هذا السياق، قد يفسر الفصل على أنه يضعف سلطة القيادة التنفيذية على توجيه الإفصاح البيئي، وبالتالي ينعكس سلبًا على مستوى الشفافية البيئية.

وفي هذا الإطار توافقت نتائج الدراسة مع بعض الأدبيات السابقة التي أكدت أن آليات الحوكمة، وخاصة استقلالية مجلس الإدارة تلعب دورًا مُهمًا في تعزيز الإفصاح والأداء البيئي، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه دراسات (Almaqtari et al., 2023)، (Yang et al., 2024) و(Cenni & Marzolla, 2025) التي أثبتت أن المجالس الأكثر استقلالية تحقق مستويات أعلى من الاستدامة البيئية.

كما تتقاطع نتائجنا مع ما قدمته دراسة (Alwadani et al., 2023)والدراسة المفصلة لـ (العوادي ، 2024)، اللتين أبرزتا أهمية تبني سياسات رقابية وبيئية فعالة داخل الشركات السعودية لتحسين الأداء البيئي. غير أن الدراسة الحالية تظهر ضعف تأثير عدد من آليات الحوكمة التقليدية مثل حجم لجنة المراجعة، تنوع الخبرات، وعدد الاجتماعات على الإفصاح البيئي، وهو ما يخالف ما توصلت إليه دراسات مثل (Alnor, 2024) التي أشارت إلى أثر إيجابي لحجم واستقلالية لجنة المراجعة على الأداء، وكذلك دراسة (Erdogan & Aksoy, 2025) التي ربطت بين مؤشر الحوكمة والأداء البيئي بقيمة أعلى للشركة. وتشير نتيجة الدراسة المتعلقة بالأثر السلبي للفصل بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي إلى اختلاف واضح عن الأدبيات التي غالبًا ما اعتبرت الفصل عاملا داعما للشفافية البيئية كما في دراسة (Kumari & Singh, 2024).

استنتاجات الدراسة

أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي أن تأثير آليات الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية يختلف باختلاف الآلية، حيث تبين أن حجم لجنة المراجعة يؤثر سلبًا على المسؤولية الاجتماعية، بينما تعزز استقلالية مجلس الإدارة الإفصاح البيئي. في المقابل، يؤثر الفصل بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي سلبًا على الإفصاح البيئي، ولم تظهر بقية الآليات أثرًا معنويًا.

تُعد النتيجة المتعلقة بالأثر السلبي لكل من حجم لجنة المراجعة والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على مستوى الإفصاح البيئي و الاجتماعي من النتائج غير المتوقعة، لا سيما وأن الأدبيات الحوكمية غالبًا ما تفترض أن هذه الآليات تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء مجموعة من الاعتبارات النظرية والسياقية. فمن منظور نظرية الوكالة، قد يؤدي الفصل بين المنصبين إلى تشتت المسؤولية الاستراتيجية وضعف وضوح الجهة المسؤولة عن القضايا غير المالية، مثل الإفصاح البيئي، خاصة في القطاعات التي لا تُعد فيها القضايا البيئية من الأولويات المباشرة للإدارة التنفيذية.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة من منظور نظرية الاعتماد على الموارد، حيث قد يركز اهتمام الإدارة العليا، في ظل الفصل بين المنصبين، على تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية قصيرة الأجل، على حساب القضايا البيئية التي تتطلب

استثمارات طويلة الأجل ولا تحقق عوائد فورية. إضافة لذلك فإن الأثر السلبي قد يعكس ضعف التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بخصوص تبني سياسات إفصاح بيئي متقدمة، لا سيما في البيئات المؤسسية التي تتسم بضعف الضغوط التنظيمية أو المجتمعية المتعلقة بالإفصاح البيئي.

وفي السياق ذاته، قد يشير الأثر السلبي لحجم لجنة المراجعة إلى أن زيادة عدد أعضائها لا تعني بالضرورة زيادة فعاليتها، إذ قد تؤدي اللجان الأكبر حجما إلى بطء في اتخاذ القرار أو إلى تركيز أكبر على الجوانب المالية والامتثال المحاسبي، مع إيلاء اهتمام محدود بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وعليه، يستنتج أن فاعلية آليات الحوكمة لا ترتبط بالبنية الشكلية للمجالس واللجان فحسب، بل تتحدد بدرجة أكبر بمدى دمج القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن أولويات الحوكمة المؤسسية وثقافة شركات المواد الأساسية، بما يعزز دور مجالس الإدارة ولجانها في تحقيق رقابة متوازنة وشاملة على الأبعاد المالية وغير المالية على حد سواء.

توصيات الدراسة

فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية, توصي الدراسة أولاً بإعادة النظر في حجم لجان المراجعة بما يحد من مشكلات التنسيق ويعزز كفاءة اتخاذ القرار، مع توسيع نطاق الرقابة ليشمل الأبعاد الاجتماعية إلى جانب الجوانب المالية. كما تشير الدراسة ثانيًا إلى ضرورة تعزيز فعالية لجان المراجعة من خلال اختيار أعضاء ذوي خبرات متوازنة وتدريبهم على دمج الاعتبارات الاجتماعية ضمن أنظمة الرقابة الداخلية.ثالثا, تؤكد الدراسة على إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الاستراتيجية المؤسسية للشركات، وليس التعامل معها كالتزام تنظيمي فقط، مع الإلزام بإعداد تقارير استدامة تتضمن إفصاحات اجتماعية وفق معايير دولية معتمدة لضمان الشفافية وقابلية المقارنة.

فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية، توصي الدراسة أولاً بتعزيز استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بما يدعم الإفصاح البيئي ويرفع من مستوى الرقابة على السياسات والممارسات البيئية. تقترح الدراسة ضمان التطبيق الفعال للفصل بين المناصب القيادية مع تحقيق التنسيق والتكامل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتعزيز الإفصاح البيئي. كما تنصح الدراسة برفع مستوى الوعي بأهمية الإفصاح البيئي وتحقيق التوازن بين الأهداف المالية والبيئية، مع ضرورة الإفصاح الواضح عن مؤشرات الأداء البيئي مثل الانبعاث، واستهلاك الطاقة والمياه، وإدارة النفايات، نظرًا للطبيعة عالية التأثير البيئي لقطاع المواد الأساسية.

حدود الدراسة

استخدمت هذه الدراسة مؤشرًا ثنائيًا (0، 1) لقياس مستوى الإفصاح عن المعايير الاجتماعية والبيئية، حيث اقتصر القياس على تحديد وجود الإفصاح من عدمه، وهو ما يُعد أحد حدود الدراسة. عليه يُوصى في الدراسات المستقبلية اعتماد طرق أخرى لحساب مؤشرات تقيس جودة الإفصاح و تستوعب أبعاده الكمية والنوعية كاستخدام المؤشرات المتدرجة (مثلا: 0 لعدم الإفصاح، 1 للإفصاح النوعي، 2 للإفصاح النوعي والكمي)، بهدف تقديم تقييم أدق لمستوى جودة الإفصاح الاجتماعي والبيئي.

كما اقتصرت الدراسة على عينة من قطاع واحد هو قطاع المواد الأساسية واعتمدت على معلومات من التقارير السنوية كمصدر وحيد للبيانات، مما قد يحد من تعميم النتائج و تقييم جودة الإفصاح. وعليه توصي الدراسة بتوسيع العينة مستقبلا لتشمل قطاعات متعددة والاستفادة من مصادر إفصاح متنوعة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن بعض آليات حوكمة الشركات تؤثر بشكل جوهري على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات قطاع المواد الأساسية بالسوق السعودي خلال الفترة 2019-2022، حيث برز كل من حجم لجنة المراجعة واستقلالية مجلس الإدارة كعوامل مؤثرة، في حين كان للفصل بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي أثر سلبي على الإفصاح البيئي. كما لم تظهر عناصر أخرى مثل حجم الاجتماعات وتنويع الخبرات أي تأثير معنوي، مما يؤكد أن فاعلية الحوكمة تعتمد على جودة التطبيق والتوازن في تشكيل المجالس واللجان أكثر من اعتمادها على الجوانب الشكلية. وتبرز النتائج أهمية تعزيز الحوكمة الرشيدة ودمج المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن الاستراتيجية المؤسسية لتحقيق الشفافية والاستدامة.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- السويسي، م.، الجعيدي، ع.؛ والوداني، م. (2025). الحوكمة البيئية الداخلية وعلاقتها بالأداء البيئي: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. ***مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال***، *20* (1)، 67-42.
- الصائغ، م. ف. ؛ والجعيد، ن. م. (2023). أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية***، *7* (7)، 43-64.
- العنزي، س. م. م. (2025). أثر تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على جودة الإفصاح عن مخاطر الشركات في البيئة الكويتية. ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، (جامعة المنوفية)، *56*(1)، 711-736.
- العوادي، عبد القادر. (2024). أثر آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية: دراسة تطبيقية على شركة سابك. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، *16* (3).
- المتولي، م.، وسمير، م. (2022). دور الحوكمة والمسؤولية المجتمعية للشركات في تعظيم ثروة الملاك: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، *13* (3)، 986–1039.
- النعيم، م. (2025). أثر خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية: حالة عملية على الشركات الصناعية السعودية. ***المجلة العربية للإدارة***. مج 45، ع 6. ص ص 69-88.
- حافظ، ح. م. م. ؛ محمد، د. ع. أ. (2025). اختبار أثر ممارسات الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، *16* (3)، 736–776.
- عبد العزيز، ح. س. م. (2023). قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة الضريبية والمسئولية الاجتماعية للشركات على الحد من المخاطر الضريبية دراسة تطبيقية. ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، (جامعة المنوفية)، *2*(4)، 1–40.
- غلاي، ن. (2023). أثر حوكمة الشركات على تبني معايير المسؤولية الاجتماعية في الشركات دراسة ميدانية. ***مجلة البشائر الاقتصادية***، *9*(1)، 543–559.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Alduais, F., Almasria, N. A., & Airout, R. (2022). The moderating effect of corporate governance on corporate social responsibility and information asymmetry: An empirical study of Chinese listed companies. ***Economies***, *10* (11), 280.
- Al Amosh, H., & Khatib, S. (2023). Corporate governance and ESG resilience during crises: Evidence from global firms. ***Sustainability***, *15* (3), 2458.
- Almaqtari, F., Elsayed, M., & Hammami, H. (2023). Corporate governance mechanisms and ESG performance: Evidence from global markets. ***Environmental Science and Pollution Research***, *30*, 12563–12579.
- Alnor, N. H. A. (2024). Corporate governance characteristics and environmental sustainability affect the business performance among listed Saudi company. ***Sustainability***, *16* (19), 8436.
- Alwadani, N., Al-Shaer, H., & Albitar, K. (2023). The impact of internal governance mechanisms on environmental performance of Saudi firms. ***International Journal of Accounting and Information Management***, *32* (1), 40–57.
- Alshareef, M. N. Z., & Sandhu, K. (2024). Integrating CSR into corporate governance structure: The effect of board diversity and roles. ***International Journal of Business and Management***.
- Angir, W. O., & Feliana, Y. K. (2025). The influence of corporate governance on corporate social responsibility disclosure: Evidence from Indonesian listed companies 2021–2023. ***APSSAI Accounting Review***, *5* (1). 1-13. DOI:10.26418/apssai.v5i1.117
- Cenni, S., & Marzolla, F. (2025). Board characteristics and ESG performance: Evidence from European banks. ***Finance Research Letters***, *60*, 105655.

- Das, N. A., Wahyuni, L., Fitri, R., Humaira, D., Medinah, K., Wenda, M., & Salora, W. (2025). The effect of corporate governance implementation and CSR disclosure on firm value: Evidence from Indonesian manufacturing firms 2022–2023. ***International Journal of Research in Community Services***, *6* (4).
- Erdogan, M., & Aksoy, M. (2025). Corporate governance and environmental performance: Evidence from Borsa Istanbul. ***Journal of Cleaner Production***, 450, 141123.
- Hamad, H. A., & Cek, K. (2023). The moderating effects of CSR on corporate financial performance: Evidence from OECD countries. ***Sustainability***, *15* (11), 8901.
- Kumari, P., & Singh, A. (2024). Post-pandemic environmental performance, corporate governance and market valuation: Evidence from polluting industries in India. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, *31* (2), 991–1008.
- Murgolo, G. (2024). Corporate governance and CSR: Aligning ethical values with long-term business sustainability. ***Journal of International Business Research***, *23*(3).
- Ni, X. (2025). Corporate governance and environmental sustainability: A systematic literature review. ***Journal of Environmental Management***, 356, 120122.
- Pop, R., et al. (2025). Does corporate governance impact corporate social responsibility activities? ***Proceedings of the International Conference on Business Excellence***, *19* (1).
- Yang, C., Zhang, W., & Ye, K. (2024). Does corporate governance improve ESG performance? Evidence from Chinese listed firms. ***Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics***.

The Impact of Governance Mechanisms on Social and Environmental Disclosure in Basic Materials Companies Listed on the Saudi Stock Exchange

Dr. Hanen Atri
Assistant Professor, Department of Business Administration
College of Sciences and Humanities
Shaqra University, Saudi Arabia.
Laboratory Researcher
RIM RAF Lab. UR13ES56 (ESCT)
Manouba University, Tunisia
hanenatri@su.edu.sa

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the impact of corporate governance mechanisms on enhancing social and environmental responsibility disclosure in basic materials companies listed on the Saudi Stock Exchange, in light of the Kingdom's rapid economic and regulatory transformations and in line with the transparency and sustainability requirements of Vision 2030.

The study relied on manually collected data from the annual reports of 41 basic materials companies during the period 2019–2022, which was then analyzed using panel data models. The results revealed that governance mechanisms do not have the same impact on the social and environmental dimensions.

Regarding social responsibility, the size of the audit committee was found to be the only statistically significant factor with a negative impact. In other words, the larger the committee, the more complex the coordination became, and the greater the focus on financial aspects at the expense of social responsibility disclosure. The board independence, separation of roles, meetings, and diversity of expertise, did not show a significant impact. Conversely, the environmental dimension revealed that the independence of board members was the most positive factor in promoting environmental disclosure, while the separation of the board chair and the CEO had a negative impact.

The board size, the audit committee size, and the frequency of its meetings did not show any significant impact. The study recommended strengthening board independence, improving the effectiveness of audit committees by reducing their size and increasing the competence of their members, and developing more rigorous and transparent disclosure policies.

Keywords: *Corporate Governance, Environmental Responsibility, Social Responsibility, Disclosure, Saudi Stock Market.*